

Distr.: General
25 February 2002
Arabic
Original: English and French

بيان من رئيس مجلس الأمن

أدلى رئيس مجلس الأمن، نيابة عن المجلس، في جلسته ٤٤٧٦ المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، في إطار نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية''، بالبيان التالي:

''يرحب مجلس الأمن بالتقرير العاشر المقدم إلى الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعرب عن اعتزامه النظر في التوصيات الواردة فيه. ويدعو المجلس جميع أطراف الصراع إلى إبداء إرادتها السياسية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ومصالحة. ويحث المجلس جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1998/815) على الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاق المذكور وبموجب قرارات المجلس ذات الصلة.

''ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحوار بين الأطراف الكونغولية الذي يمثل ركنا أساسيا من أركان التوصل إلى سلام دائم. ويؤكد من جديد مساندته القوية للميسِّر وللفريق العامل معه. ويدعو جميع الأطراف الكونغولية إلى الاشتراك في هذه العملية وإلى القيام بذلك بروح بنَّاءة.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعوته إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد أيضا أن عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها المشار إليها في المرفق ألف من الفصل ٩-١ من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار تمثل هي الأخرى عنصرا أساسيا من عناصر تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن المجلس، في هذا الصدد:

- يؤكد من جديد دعمه لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنشر قواتها حاليا في شرق البلد من أجل تيسير هذه العملية.

- يدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن إعادة توطين المقاتلين السابقين في كامينا.

- يحيط علما بالطلب الذي أعرب عنه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام مجلس الأمن والذي يطلب فيه إلى البعثة أن تجري تقييما أوليا لعدد أفراد الجماعات المسلحة الرواندية (المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الرواندية وميليشيات انتراهاموي) الموجودين في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تقدم إلى المجلس تقريرا في موعد أقصاه نهاية آذار/مارس. وسينظر المجلس، استنادا إلى ذلك التقييم، في ما إذا كان يلزم تقديم دعم إضافي إلى البعثة لتمكينها من أداء المهمة الموكولة إليها.

- يذكِّر بأنه تقع على جميع الأطراف مسؤولية رئيسية بالمساهمة في عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، وبأن للجنة العسكرية المشتركة دورا تقوم به في هذا المضمار بالتعاون مع البعثة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بتعزيز تواجد البعثة في كيسانغاني ويكرر مطالبته بتجريد المدينة من السلاح، وفقا لقراراته ذات الصلة. ويؤكد أيضا في هذا السياق أهمية إعادة فتح مجرى نهر الكونغو بصورة كاملة لأغراض مختلفة، منها الحركة التجارية، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون في هذا المضمار.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة في شرق البلد، ويدعو جميع الأطراف إلى وضع حد لهذه الانتهاكات“.